



كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيخهورست

تقديم الوثيقة الثالثة لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة

فندق مونرو، بيروت

3 حزيران 2015

* * * * *

للمطابقة عند الإلقاء

سعادة النواب،

معالي الوزيرة نايلة معوض، رئيسة مؤسسة رينيه معوض،

معالي وزير العدل أشرف ريفي ممثلاً بالقاضي محمد صعب،

حضرة رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة الدكتورة فهمية شرف الدين،

حضرة السيدات والسادة،

الصدقات والأصدقاء الأعداء،

قبل أن أتحدث عن النساء والرجال والمجتمع، أودّ أن أشكر معالي الوزيرة نايلة معوض الموجودة معنا هنا اليوم.

أذكر جيداً اجتماعنا الأول في مطلع عام 2011 - في الواقع التقينا افتراضياً قبل ذلك، لأن السيدة معوض معروفة جيداً في بروكسل وقد وصلني الكثير من الأصدقاء عن عملها قبل أن أتولى منصبني هنا في لبنان. وفي ذلك الاجتماع الأول قلت لي: "على الاتحاد الأوروبي أن يساعد النساء في شمال لبنان".

ومنذ ذلك الاجتماع الأول وفي كل مرة كنا نلتقي - وقد التقينا عدة مرات - كنت ترددين دائماً: "على الاتحاد الأوروبي أن يساعد النساء في شمال لبنان". وتبين لي يا نايلة، وهذا أمر لم أكن أعرفه في ذلك الحين، أن مؤسسة رينيه معوض كانت تقوم بالكثير من العمل في الشمال.

لقد سمعت عن هذا الأمر من خلالكم، ومن خلال الزيارات التي قمنا بها معاً وتلك التي قمت بها لوحدي أيضاً، ومن خلال فريق عملك وفريق عملي والمستفيدين الكثر الذين التقيناهم طوال مسيرتنا. وعندما قدمت المؤسسة اقتراحاً نوعياً لطلب المزيد من الدعم، سررت بقبول الاتحاد الأوروبي له والعمل مع المؤسسة التي تملك رؤية وتتميز بالاستقامة والمثابرة وعدم الطائفية والاحترافية العالية.

لقد تم تقديم البرنامج بشكل يحسن الجمع بين التوعية وبناء القدرات، ويمتلك الأدوات الصحيحة لما نسميه التمكين، ويتضمن جلسات بناء مهارات ويلحظ هبات مجتمعية صغيرة. وهذا هو الإطار الصحيح الذي نأمل في أن يحقق النجاح.

ما زال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. ويعرف العديد منكم أنني قد تحدثت معهم مراراً وتكراراً عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في لبنان. وكنت أبدأ دائماً بالإطار القانوني. فأنا أو من بشدة بأننا متساوون جميعاً أمام القانون، لكن هل يساوي القانون فعلاً بين الجميع؟ ما زالت الإجابة للأسف "لا".

في غالبية الأحيان، عندما تكون المساواة بين الجنسين جزءاً من النقاش، أسمع ردود فعل على غرار: *لكننا لسنا متساويين... الرجال والنساء مختلفون... كما نسمع غالباً المنطق الذي يقول: لذلك يجب أن تكون المعاملة مختلفة. وهذا خطأ.*

إنّ أحداً لا يمكنه أن يتصور ما الذي يقصده المتحاورون من هذا الأمر أو ما يؤدي إليه هذا النقاش، لكن هذا هو النقاش الضروري الذي نحتاجه. إنه نقاش ملزم نظراً إلى ضرورة تكرار شرح التمييز بين تكافؤ الحقوق والفرص من جهة والتشابه من جهة أخرى. فالمساواة في نظر القانون وغالبية الأشخاص تعني كيفية معاملة الأشخاص، وليس طبيعتهم أو تصرفاتهم أو شكلهم.

لقد خلقنا جميعاً لنعامل بالتساوي. ولدينا جميعاً الحقوق الأساسية عينها. لكن هذا لا يعني بأننا متشابهون. فأنا أفضل في مجالات ينجح فيها الآخرون. لكن هذا لا يعني بأن حقوقي مختلفة عن حقوقهم.

الصدقات والأصدقاء الأعزاء،

ما زلت أمل في أن هذا هو ما يجب أن يكون عليه نقاشنا اليومي، وما يمكن للمعلمين أن يتطرقوا إليه في المدارس والصفوف، وما يمكن للأهل مناقشته مع أولادهم. واستخدم دائماً السؤال التالي كمثال: متى كانت المرة الأخيرة التي أعطيت فيها صوتك لامرأة؟ أو متى كانت المرة الأخيرة التي وظفت فيها امرأة أو رقيتها؟

هذا هو الجزء الأساسي من جهود اللجان النسائية والتعاونيات وسائر الشركاء المجتمعين هنا اليوم لعرض نتائج مشروع مشترك لإتمام وثيقة لبنانية في شأن إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسير جميع هذه الخطوات في الاتجاه الصحيح.

ومن المؤسف أن تستمر هذه الحكومة والحكومات السابقة في تحفظاتها على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحيال المواد التي تعتبر أساسية لتحسين الحقوق الاقتصادية، وإلغاء التمييز بين الجنسين، لاسيما في ما يتعلق بالأحوال الشخصية للأسرة، وقانون العقوبات، وقانون المواطنة والجنسية. ويشير التقرير الدوري الثالث للبنان الخاص بالاتفاقية إلى هذا الأمر: "مهما كانت الطائفة التي تنتمي إليها المرأة اللبنانية، فإنها ضحية التمييز بين الجنسين بالنسبة إلى علاقتها بقوانين الأحوال الشخصية".

قليل من الناس في لبنان يعرفون ما هي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحفظات لبنان عليها. وبالفعل تحققت بعض الإنجازات كالسماح للنساء بتأسيس عمل من دون موافقة الزوج.

إذا كانت المساواة بين الجنسين تعزز النمو الاقتصادي السليم، فإن عدم المساواة بينهما ستترك آثاراً سلبية عديدة على المجتمعات. وإلى جانب الإطار الشامل لحقوق الإنسان الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي بالكامل، يبرز أيضاً هذا الوجه الاقتصادي المندرج في صلب التزامه في العالم وضمن مبادئه الأساسية. فالمجتمعات التي تتيح تكافؤ الفرص للنساء للازدهار والمشاركة بحرية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا تكون أكثر سلمية فحسب، بل أكثر ازدهاراً أيضاً.

إنّ التغيير لا يحصل بين ليلة وضحاها، بل يأتي ثمرة جهود مشتركة ملموسة. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي ستعدل فيه الحكومة ومجلس النواب الأحكام القانونية وسيعمل المجتمع على تغيير الممارسات الاجتماعية التي تخلف آثاراً تمييزية على تقدم النساء.

دعوني أشكر معالي الوزيرة نايلة معوض، ومؤسسة رينيه معوض، والشركاء، وكل من عمل ويستمر في العمل الجاد لصالح القضية المحقة.

شكراً.